النظام القانوني لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها كآلية لتحقيق الاقتصاد الدائري في التشريع الجزائري

The Legal System for the Management of Household and Similar Waste as a Mechanism for Achieving a Circular Economy in Algerian Legislation

بلعزوق بلال[1]، بن عمير جمال الدين[2]*

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، bilal.belazzoug@yahoo.com

[2] كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، djameleddine.benamier@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/08 تاريخ القبول: 2020/12/21 تاريخ النشر: 2021/01/15

ملخص:

تعتبر النفايات المنزلية وما شابهها من أكثر النفايات انتشارا في العالم، الأمر الذي جعل الدول تعمل جاهدة على حماية البيئة منها من جهة وتبحث بالمقابل بشكل مستمر على ضرورة تثمينها وتسييرها تسييرا مستداما يضمن تحقيق أبعاد اقتصادية من جهة أخرى، خاصة بعد توجه الدول تدريجيا من الطاقات الأحفورية إلى الطاقات المتجددة، ظرا لأهمية النفايات على الصعيد الدولي بعد دعمها النوعي للاقتصاد الوطني للدول المتقدمة من خلال تكريس ما يسمى بالاقتصاد الدائري، لذلك فإن من أهم استراتيجيات تدوير النفايات هو تحقيق توازن بيئي تنموي من خلال التوفيق بين الأهداف التنموية والأهداف البيئية.

كلمات مفتاحية: النفايات المنزلية وما شابهها، التثمين، الاقتصاد الدائري، التسيير المستدام.

Abstract:

Household and similar wastes are considered the most common waste in the world, which has prompted countries to work hard to protect the environment from them on the one hand and in return to constantly search to recycle and manage them sustainably. The importance of renewable energies. at the international level also increased after its qualitative support for the national economy of developed countries by devoting the so-called circular economy.

Keywords: Household; waste; recovery; circular economy; sustainable.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر النفايات المنزلية وما شابهها من أخطر الملوثات التي تهدد البيئة بصفة عامة والانسان بصفة خاصة، فقد ارتفعت كمية النفايات المنزلية وما شابهها بصفة جد معتبرة، وذلك في كامل دول العالم نظرا لزيادة النمو الديموغرافي، والتحسن في نمط الاستهلاك، وزيادة النشاطات الحرفية والصناعية والتجارية.

بالمقابل فقد أضحت مسالة النفايات بما فيها المنزلية وما شابهها من أهم مواضيع الساعة نظرا لما أسفر عليه التسيير الفعال للنفايات المنزلية وما شابهها من نتائج من خلال استغلالها كثروة اقتصادية وذلك بتدويرها ورسكلتها ضمن منشآت مصنفة تعمل على تدعيم المعالجة البيئية العقلانية للنفايات من جهة، وتساهم في تنويع مصادر الطاقة بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة بتكريس ما يسمى بالاقتصاديين الدائري والأخضر من جهة أخرى.

فالدول المتقدمة تولي اهتمام كبير للنفايات المنزلية وتعتبرها موردا هاما لتنمية الاقتصاد من خلال التخلص من النفايات عن طريق تدويرها مع ضمان تسييرها تسييرا عقلانيا وإيكولوجيا يضمن الاستدامة البيئية.

ونظرا للتأثير والتأثر المباشر لتلك النفايات على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عمدت الدولة إلى إصدار تشريعات حديثة أهمها قانون 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، والذي يعتبر من قوانين الجيل الحديث، يرمي إلى تثمين النفايات والعمل في إطار مبدأ التنمية المستدامة، ومبدأ الملوث الدافع، واستعمال أسلوب التخطيط، وغيرها من المبادئ.

ومما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل المحوري التالي:

فيما تتمثل مختلف الاحكام القانونية التي كرسها المشرع الجزائري لتنظيم عملية تدوير وتثمين النفايات المنزلية وما شابهها؟

2. تعريف النفايات المنزلية وما شابهها كمجال قابل للتدوير

نتناول في هذا المحور التعريفات المختلفة للنفايات المنزلية وما شابهاها وذلك من الناحية اللغوية (أولا)، من الناحية الاصطلاحية (ثانيا) والقانونية (ثالثا).

1.2 التعريف اللغوي للنفايات المنزلية وما شابهها

جاء في لسان العرب نفى الشيء: ينفي نفيا أي تنحى ونفيت الرجل، وغيره: أنفيته نفيا إذا طردته، ونفت الريح التراب نفيا ونفيانا أي أطارته ونفاية: بقيته وأردئه وكذلك نفاوته، ونفاته، ونفايته،

ونفوته، ونفيته، ونفيه والنفاية (بالضم)، ما نفيته من الشيء لرداءته[1]، وجاء في المصباح المنير للعلامة أحمد بن علي المغري الفيومي عن نفاية بقية الحصى (نفيا أي دفعته عن وجه الأرض)[2].

أما القاموس المحيط: فيذكر أن نفاية الشيء ونفاته ونفوته ونفية ونفاؤه ونفاوته: رديه وبقيته وعلى هذا فإن معنى النفاية في اللغة يدور حول دفع الشيء بعيدا لرداءته أو أنه شيء زائد لا فائدة منه[3].

2.2 التعريف الاصطلاحي للنفايات المنزلية وما شابهها

النفايات بشكل عام تعرف بأنها مواد ذات قيمة اقتصادية معدومة من وجهة نظر صاحبها أو منتجها، كما عرفت النفايات بأنها أشياء منقولة ومهملة يريد مالكها التخلص السليم والقانوني منها حماية للصحة العامة، أما النفايات المنزلية وما شابهاها «Déchets menagers et assimiles» فقد عرفتها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة الجزائرية، بأنها كل النفايات الناجمة عن الأسر إلى جانب نفايات الأنشطة الحرفية والتجارية بحيث أنه يمكن جمع هذه النفايات ومعالجتها من دون اللّجوء إلى تقنيات خاصة [4].

وعرفها روبار جيلي (Robert GILLET) الخبير لدى هيئة الأمم المتحدة في كتابه المؤلف لدراسة نفايات الجزائر بأنها تجمع بقايا غير متجانسة مختلفة منتجة داخل البيوت كفضلات الأكل، الجرائد، وكل ما من شأنه أن يوضع في أوعية خاصة فردية كانت أم جماعية لغرض رفعها من طرف مصالح البلدية، إضافة إلى نفايات الإدارات والأسواق والتجار والحرفيين والأشياء المتخلى عنها على الأرصفة، وحسب الباحث الفرنسي الدكتور بارتوليني جيرار (Gerard BERTOLINI) فهي المنتجة من طرف الأسر بما في ذلك النفايات العرضية كالنفايات الضخمة والنفايات الخضراء وغيرها التي تقع مسؤولية إزالتها على عاتق البلدية إضافة الى النفايات الصناعية الشبيهة بالنفايات المنزلية، الهامدة والمجمعة في نفس الوقت والنفاية المنزلية، إضافة الى النفايات المنتجة من طرف الحرفيين والتجار والنشاطات الخدمية المختلفة[5].

كما يقصد بالنفايات الصلبة المنزلية أيضا المخلفات الناجمة عن المنازل والمطاعم والفنادق وغيرها، وهذه النفايات عبارة عن مواد معروفة مثل فضلات الطعام، الورق، الزجاج، البلاستيك وغيرها، ويضاف إلى النفايات المنزلية النفايات الصناعية التي تكون مكوناتها مشابهة لمكونات النفايات المنزلية ويمكن جمعها ونقلها ومعالجتها مع النفايات المنزلية دون أن تشكل خطرا على الصحة والسلامة العامة[6].

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تمييز النفايات المنزلية عن بعض المصطلحات التي لا تعد في الحقيقة مرادفات لها كالقمامة والفضلات فالقانونين يستعملون كلمة النفايات كمصطلح قانوني، فالقمامة هي نفايات ذات مظهر مقزز تثير الاشمئزاز، والفضلات: هي بقايا مواد نتيجة تداخل عدة عوامل أثناء عملية التصنيع أو التحويل سواء كانت طبيعية أو لا، وعليه يمكن ادراج القمامات والفضلات من بين النفايات المنزلية[7].

3.2 التعريف القانوني للنفايات المنزلية وما شابهها

عرفها المشرع الفرنسي بأنها بقايا عمليات الإنتاج و/أو تجهيز أو استخدام أي مادة أو منتج أو هي تلك الممتلكات المهجورة التي يتخلى عنها مالكها، كما تطرق المشرع المغربي في نص المادة 03 الفقرة 02 من القانون 00-28 بأنها كل المخلفات والبقايا الناتجة عن عمليات الأنشطة المنزلية ، إضافة إلى ذلك فقد تطرق المشرع المغربي في الفقرة 03 من هذا القانون إلى النفايات المشابهة للنفايات المنزلية وعرفها بأنها كل النفايات الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية أو التجارية أو الحرفية والتي تكون من حيث طبيعتها ومكوناتها وخصائصها مماثلة للنفايات المنزلية [8].

أما بخصوص المشرع الجزائري فقد عرف النفايات المنزلية بموجب المادة 03 فقرة 03 من قانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها كما يلي: «هي كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية»[9]، من هنا نجد أن النفايات المنزلية المعروفة كالطعام والورق والزجاج والبلاستيك يمكن أن يجمع الى جانبها النفايات الصناعية والتجارية والحرفية والتي لا تشكل خطورة على الصحة والسلامة العامة، غير أنه في الكثير من الأحيان ما يتم رمي وجمع النفايات المنزلية مع نفايات أخرى تختلف عنها ولا تشبهها في مكوناتها وطبيعتها، ويعود ذلك لغياب الوعي تارة وتعمّد حائز النفايات في جمعها مع بعضها البعض تارة أخرى، خاصة وأن النفايات المنزلية تكاثرت بشكل معتبر جدا نظرا إلى تزايد عدد السكان. وتجدر الاشارة الى أن المشرع الجزائري قد حدّد قائمة النفايات المنزلية وما شابهها بموجب المرسوم 06-104، في الملحق الثاني وتم اسناد رقم 20 في الجدول للنفايات المنزلية وما شابهها[10].

3. مبادئ تسيير النفايات المنزلية وما شابهها حسب قانون 19/01

إن النمو الديمغرافي وزيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحركيات تغيير نمط الحياة والاستهلاك، ساهمت في إنتاج كميات كبيرة من النفايات في الوسط العمراني، وهو ما تطلب جهود كبيرة من أجل التكفل بها، لذلك من أهم ما نادت به اتفاقية بازل لمواجهة هذه المشكلة هو ضرورة تكريس إدارة متكاملة للنفايات المنزلية عند معالجتها، وبالتالي أصبح من الضروري جدا معرفة المبادئ المتعارف عليها عالميا وتكريسها في القوانين الداخلية لتفادي الآثار السلبية للنفايات المنزلية.

لقد أكدت المادة 02 من قانون 19/01 على أهم المبادئ في تسيير النفايات، حيث جاء فيها: «يرتكز تسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها على المبادئ الآتية: الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات من المصدر، تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها، تثمين النفايات بإعادة استعمالها، أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن من الحصول، باستعمال تلك النفايات، على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة، المعالجة البيئية العقلانية للنفايات، إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وأثارها على الصحة والبيئة وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الاخطار والحد منها او تعويضها»[11]، وانطلاقا من هذه المادة يمكن إجمال مبادئ التسيير المستدام فيما يلي:

1.3 مبدأ الخفض من المنبع

تبدأ الإدارة الجيدة للنفايات من خلال المراحل الاولى وذلك بالوقاية من إنتاجها وتقليلها، حيث يجب أن يحتل ذلك الاولوية في أي خطة لإدارة النفايات، لذا يجب ان تتضمن استراتيجية تسيير النفايات الأساليب والطرق الوقائية التي تعمل على تقليل النفايات إلى الحد الادنى[12].

2.3 مبدأ تثمين النفايات

ويكون بإعادة استعمالها أو تدويرها بشتى الطرق الممكنة، فهما الدعامة الثانية للتسيير السليم للنفايات، حيث يلزم كل منتج للنفايات بضمان أو بالعمل على ضمان تثمين النفايات الناجمة عن الموارد التي يستوردها أو يسوقها وعن المنتجات التي يصنعها[13].

3.3 مبدأ التخلص من النفايات غير القابلة للتثمين

وهو التخلص السليم وبالطرق البيئية الاقتصادية التي تضمن إلى أبعد الحدود الممكنة عدم الإضرار بالإنسان وبيئته، وهو ما أكدته المادة 06 من القانون 19/01، حيث ألزم المشرع المنتج و/أو حائز

النفايات في حالة عدم مقدرته على تفادي إنتاج و/أو تثمين نفاياته فإنه يلزم بضمان أو بالعمل على ضمان إزالة هذه النفايات على حسابه الخاص بطريقة عقلانية بيئيا[14].

4.3 مبدأ الإعلام والتحسيس:

يعمل هذا المبدأ من خلال وضع جهاز دائم، على مستوى البلديات المسؤولة عن متابعة تسيير النفايات المنزلية، مهمتها الأساسية إعلام الموطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة وكذا التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها[15].

كما ألزم المشرع الجزائري منتج وحائز النفايات المنزلية بعدة التزامات قانونية، و ذلك حتى لا يجهل منتج أو حائز النفايات المنزلية وما شابهها واجباته، بغرض فرض حماية قانونية للبيئة من النفايات المنزلية، نظرا لتجاهل وتعمّد منتجي وحائزي النفايات في الكثير من الأحيان مخالفة الالتزامات المفروضة عليهم، ويعتبر منتجا للنفايات المنزلية حسب المادة 03 الفقرة 09 من قانون 19/01: «كل شخص طبيعي أو معنوي يتسبب نشاطه في إنتاج النفايات»[16]، وبذلك فإن المنتج قد يكون فردا طبيعيا ينتج نفايات منزلية يوميا كفضلات الأكل، أو شخصا معنويا كمؤسسة أو شركة يكون طابعها إما تجاريا أو حرفيا أو صناعيا تنتج نفايات منزلية أو يتسبب نشاطها في إنتاج نفايات مشابهة لنفايات المنزلية، أما الحائز فحسب المادة 03 الفقرة 10 من نفس القانون فإنه: «كل شخص طبيعي أو معنوي بحوزته نفايات»[17]، وبذلك فهو يخرج عن دائرة إنتاج النفايات كناقل النفايات والمعالج لها، ويختلف عن المنتج الذي يمكنه أن يكون حائزا ومنتجا في نفس الوقت، والعكس بالنسبة للحائز، وعليه فإن المشرع أفرد مجموعة من الواجبات لكل من المنتج والحائز بالرجوع إلى القانون 19/01 تتمثل هذه الالتزامات القانونية في ما يلي:

– يلزم كل منتج للنفايات و/أو حائز لها باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن، لا سيما من خلال:

أ – اعتماد واستعمال تقنيات أكثر نظافة وأقل إنتاجا للنفايات.

ب– الامتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات غير القابلة للانحلال البيولوجي.

ج–الامتناع عن استعمال المواد التي من شأنها أن تشكّل خطرا على الإنسان، لا سيما عند صناعة منتجات التغليف[18].

– يلزم كل منتج للنفايات و/أو حائز لها بضمان أو بالعمل على ضمان تثمين النفايات الناجمة عن المواد التي يستوردها أو يسوقها وعن المنتوجات التي يصنعها[19].

– في حالة عدم مقدرة منتج النفايات و/أو حائز لها على تفادي إنتاج و/أو تثمين نفاياته فانه يلزم بضمان أو بالعمل على ضمان إزالة هذه النفايات على حسابه الخاص بطريقة عقلانية بيئيا وذلك طبقا لأحكام هذا القانون ونصوصه التطبيقية[20].

– تحظر إعادة استعمال مغلفات المواد الكيمياوية لاحتواء مواد غذائية مباشرة ويشار لهذا الحظر إجباريا على مغلفات المواد الكيمياوية بعلامات واضحة تحذر من الأخطار المهددة لصحة الإنسان في حالة استعمال هذه المغلفات لتخزين مواد غذائية[21].

– يحضر استعمال المنتجات المرسكلة التي يحتمل أن تشكل خطرا على الأشخاص في صناعة المغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة أو في صناعة الأشياء المخصصة للأطفال[22].

4. المعالجة الاقتصادية للنفايات المنزلية

يقوم التسيير المستدام للنفايات المنزلية على المعالجة الفعالة للنفايات المنزلية ذلك أنها تشتمل على كل الإجراءات العملية التي تسمح بتثمين النفايات وتخزينها وإزالتها بطريقة تضمن حماية الصحة العمومية و/أو البيئة من الآثار الضارة التي قد تسببها هذه النفايات[23]، وتجدر الإشارة إلى أن معالجة النفايات قد نصّ عليها المرسوم رقم 378/84 المتعلق بالنفايات الحضرية، حيث أنّ نصّت المادة 22 منه على أنّ المعالجة تتمّ حسب أحد الأساليب التالية:

المزبلة المحروسة، المزبلة المراقبة، مزبلة التسميد، مزبلة التفتيت، التسميد، الحرق[24]، واعتمدت عدّة طرق لمعالجة النفايات المنزلية، فمنها ما يتعلق بتحويل المكونات العضوية إلى مخصّب للتربة وطرق أخرى تقوم بحرق كلّي للنفايات المنزلية وتثمين الحرارة الناجمة عن ذلك، إضافة التي التخلص النهائي كالردم التقني، وبذلك فإن المشرع الجزائري قد فرض إتباع المعالجة البيئية العقلانية للنفايات نظرا للآثار الخطيرة التي تنتج عن التخلّص العشوائي للنفايات.

1.4 التثمين

هي كل العمليات الرّامية إلى إعادة استعمال النفايات أو رسكلتها أو تسميدها، وتعرف الرسكلة بإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام أي التثمين المادي للنفايات، مثل رسكلة الزجاج و البلاستيك على أنّها معالجة النفايات بواسطة الطرق الفيزيائية و الكيمائية التي تسمح بالعودة إلى المادة أو المواد الأولية بإجراء تحويلات أو بدون إجراء تحويلات وإدماج هذه المواد في الدورة الإنتاجية[25]، لذلك فإن الدول

المتقدمة تولي اهتماما بالغا لتثمين النفايات، وعلى رأسها ألمانيا واليابان، لانها أصبحت مصدرا للثروة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتأمين فرص العمل، والحدّ من استيراد بعض المواد و مكافحة التلوث البيئي.

ويندرج ضمن التثمين ما يسمى التسميد (المعالجة البيولوجية) وهو عملية بيولوجية خاضعة للرقابة حيث تحوّل النفايات العضوية إلى سماد يغذي التربة، وذلك بواسطة الكائنات المجهرية الموجودة في الأرض ويستلزم إنتاج سماد ذو نوعية الجمع الانتقائي للنفايات العضوية من المصدر، بعبارة أخرى من المنازل والمساحات الخضراء ومن بعض الصناعات مع نقلها بشكل منفصل عن النفايات الأخرى نحو مكان التسميد ومن أمثلة النفايات العضوية: بقايا الغذاء، ورق المطبخ غير الملون، نفايات خضراء، الوحل الناتج عن معالجة المياه المستعملة، وتساهم بذلك في تحسين التربة وتخصيبها[26].

2.4 المعالجة الحرارية (الحرق الآمن)

تتّجه عدّة دول إلى تجاوز الحرق العشوائي في الأماكن المفتوحة لما يسببه ذلك من أضرار خاصة التلوث الهوائي الذي يؤثر على صحة الإنسان والحيوان والنبات، إلى الحرق داخل منشآت خاصة، والحرق هو عبارة عن عملية حرارية تتمثل في التهديم التام للنفايات وتحويلها إلى مواد بسيطة (NA، CO2، H2O) تحت تأثير درجة حرارة عالية والأكسجين. تكون هذه العملية مناسبة لبعض أنواع النفايات، ويعود بناء أول وحدة حرق للنفايات لسنة 1876 ببريطانيا، يسمح إنشاء منشآت الحرق ذو الأحجام الكبيرة بتخفيض معتبر في حجم النفايات لأن الرماد وخبث المعادن الناتج عن العملية لا يمثل سوى 10-20% من الحجم الأصلي لهذه النفايات الموجّهة إمّا إلى المفارغ أو إلى التثمين، إذ يتمّ تثمين هذه النواتج إما عبر استرجاع الطاقة و/أو استرجاع المعادن) [27].

3.4 المعالجة الحرارية (الحرق الآمن)

يعتبر الأسلوب الأخير في معالجة النفايات والذي يندرج ضمن التحديات المقررة من طرف الدولة الجزائرية في إزالة المفارغ العشوائية وتعويضها بمراكز الردم التقني للنفايات المنزلية، ضمن السياسة الوطنية لتسيير النفايات المنزلية التي تقوم على تثمينها ومعالجتها بأسلوب علمي معاصر ووفق المعايير الدولية، حيث توضع النفايات في مفارغ عمومية قصد إزالتها بواسطة الدفن، وذلك لتجنب المخاطر الجانبية، وتعتبر عملية الطمر الصحي الأكثر استعمالا في دول العالم الثالث، إذ يتم التخلّص النهائي من النفايات المنزلية بواسطة حفر حفرة كبيرة[28]، توضع على حواف الحفرة وقاعدتها طبقة من الاسمنت وطبقة من

البلاستيك الصلب، وهذا من أجل تفادي تسرّب المياه السائلة الناتجة عن تحلّل النفايات إلى جوف الأرض محافظة على المياه الجوفية[29]، ويتم إفراغ النفايات على مستوى هذه الحفر بسمك 50 سنتيمتر، ثم بعد ذلك تغطى هذه الطبقة من النفايات بطبقة من التربة، ليليها عملية استعمال معدات ثقيلة لضغط هذه الطبقة إلى أقل سمك، ثم يتم إفراغ طبقة أخرى من النفايات المنزلية فوق الطبقة الأولى ويتم ضغطها كذلك حتى تكون النفايات المنزلية في هذه الحفرة على شكل طبقات متراصة، تأخذ كل طبقة منها سمكا قليلا، والهدف من ضغط طبقات النفايات هو تقليل حجم النفايات وأيضا تشجيع تخمر النفايات، الى جانب ذلك فان عزل طبقة النفايات بطبقة ترابية هو التقليل من انتشار القوارض والحشرات[30].

إنّ استعمال طريقة الردم التقني يحقّق مجموعة كبيرة من الإيجابيات، تتمثل في تخفيض التكلفة الاقتصادية مع استيعاب كمية كبيرة من النفايات باستعمال أسلوب الضغط وأسلوب الطبقات، إضافة إلى ذلك إعادة الاستفادة من هذه المواقع كمناطق تحتوي على حدائق أو غابات عند الانتهاء من الموقع كما يمكن الاستفادة من غاز الميثان الناتج عن ارتشاح النفايات المنزلية في الطاقة ويصبح مصدر من مصادر الطاقة [31].

يتم تسير مركز الردم التقني وفق مخططات، حيث تراعى في هذه المخططات دراسة الأثر على البيئة وواقع الموقع من النواحي البيئية والإنسانية والسوسيولوجية والاقتصادية، بالإضافة إلى الإجراءات المزمع تنفيذها، بحيث تتضمن هذه المراكز مدخل رئيسي ومركز مراقبة لوحة إعلامية تحتوي على كل المعلومات الضرورية لتشغيل الموقع بالإضافة إلى جسر القنان ومناطق الاستغلال أو الأدراج أين يتم طمر هذه النفايات في شكل طبقات متتالية مهروسة[32].

5. الاصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية التي تبنتها الجزائر في تسيير النفايات المنزلية وما شابهها

لقد أضحى إعداد إستراتيجية متكاملة لإدارة النفايات بما فيها النفايات المنزلية تغطي على الأقل العشرين سنة القادمة مطلبا هاما وملحا وذلك ليس للجزائر فقط بل ولجميع البلدان النامية شريطة ان تساهم في ذلك كافة الهيئات والمؤسسات الحكومية، وذلك بتبني مخططات تستعمل كقاعدة للعمل بها في مجال تسيير النفايات المنزلية تحترم الصحة والبيئة، وهذه المخططات تستند إلى نصوص قانونية وتنظيمية

تعمل كلها في تسير النفايات المنزلية في إطار التنمية المستدامة، وهو ما كرسه المشرع الجزائري من خلال قانون 19/01.

عملت الجزائر في إطار التنمية المستدامة الى تحسين تسيير النفايات المنزلية وذلك من خلال إقرار اصلاحات عديدة على مختلف الأصعدة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية، وتبني إستراتيجية عملية لإنجاز برنامج وطني للتسيير المتكامل للنفايات المنزلية وما شابهها يتكون من عدة جوانب وهي:

أولا– الجانب القانوني: وذلك بوضع ترتيبات قانونية وتنظيمية لتحديد وتوضيح صلاحيات ومسؤوليات الإدارة وبقية الشركاء في تسيير النفايات المنزلية.

ثانيا– الجانب المؤسساتي: بتنظيم تسيير النفايات فيما يخص البلديات، وإدخال أشكال جديدة للتسيير المنتدب للخدمات.

ثالثا– الجوانب المالية: عقلنة تكاليف الخدمة، تعزيز حسابات التسيير من أجل المتابعة والتحكم الآني في الخدمة، تجنيد موارد مالية ملائمة وكافية وتحصيل التكاليف.

رابعا– إجراءات تحفيزية: بإعداد ووضع ترتيبات تشجيعية لتحفيز الأنشطة المتعلقة بتسيير النفايات (الجمع، النقل، الفرز، الرسكلة، التثمين، التخلص).

خامسا_ التربية البيئية: التكوين المعمم لمتخذي القرار وبقية الفاعلين في التسيير المتكامل للنفايات، إعلام وتوعية السكان للحصول على مشاركتهم[33].

لقد سمحت الإصلاحات المدخلة على الأصعدة التشريعية، التنظيمية والمؤسساتية، بترقية التسيير المتكامل للنفايات المنزلية، ويعتبر قانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات المنزلية ومراقبتها وإزالتها أداة مهمة في تحقيق التقدم لإنجاز البرنامج المتكامل للتسيير النفايات المنزلية، وتأكيد مسؤولية البلدية لوضع مخطط صارم لتسيير النفايات المنزلية وإلزامية إقامة تجهيزات المعالجة طبقا للمعايير العالمية، مع تفعيل دور القطاع الخاص من خلال دعمه على الاستثمار في النفايات وذلك للقضاء على المفارغ العشوائية وتنظيم عملية الجمع والنقل والتخلص من النفايات المنزلية في ظروف تضمن سلامة البيئة وتساهم في تنمية الاقتصاد وتجهيز مراكز الردم التقني بالنسبة للنفايات الواجب ردمها على مستوى أكبر مدن البلاد[34].

وفي إطار السعي المتواصل للدولة من أجل حماية البيئة وتحسين نوعية الحياة ومحاربة التلوث تمّ وضع مشروع وطني خاص بمنع الكيس البلاستيكي الأسود تجسيدا للبرنامج الوطني للتسيير المتكامل للنفايات المنزلية، حيث بادرت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بعملية تتعلّق بتوحيد صناعة واستعمال الأكياس البلاستيكية

الغذائية نظرا لكثرة استخدامها، حيث يستعمل ما يعادل 15 مليون كيس بلاستيكي يوميا، أي ما يعادل 5 مليار كيس بلاستيكي في السنة تنشر أغلبها في الطبيعة، مما أدى الى تلوث المناطق الحضرية والريفية بها، الى جانب تدهور الأوساط الطبيعية وخسارة القيمة السياحية للمناظر الطبيعية[35].

كما أنجزت الدولة في إطار برنامج تسيير النفايات المنزلية استثمارات هامة خلال فترة 2001-2005 ترمي إلى ضمان القطيعة مع الممارسات السابقة في التخلّص من النفايات، والتي تكمن في مجرد وضعها في المفرغات في مواقع غير ملائمة وبدون دراسة مسبقة [36].

لقد بين البرنامج الوطني لتسيير المدمج للنفايات الحضرية للمدن الكبرى في الجزائر لعام 2002-2004 أن عدد مواقع المزابل غير القانونية أو مواقع النفايات العشوائية يبلغ 10.030 موقع عبر التراب الوطني، وينبسط على مساحة قدرها 15.000 هكتار، وتستقبل المواقع الخاصة بالنفايات المنزلية مختلف أنواع النفايات السامة والخطرة المتأتية من مختلف الانشطة الصناعية والنفايات الطبية والعلاجية ومختلف المواد الكيمياوية، مما جعلها غير مستغلة بطريقة ملائمة نظرا للخلط بين النفايات وعدم مراعاة قواعد الفرز[37].

وفي إطار عدم الاستغلال للنفايات، اعتبر البرنامج أن هناك حالة استعجالية لإزالة المفارغ العشوائية وإعادة تهيئة المواقع وازالة تلوث هذه المواقع وتطهيرها ووضع برنامج مراقبة لمنع إعادة تشكيل المواقع العشوائية، وتمّ استحداث مراكز ردم متخصصة، إذ تبلغ المواقع المرخّص لها 1.200 مفرغة عمومية موزعة عبر كامل الولايات بطاقة استيعاب يومية تقدر ب 2.248.072 طن [38].

6. خاتمة:

من خلال البحث في موضوع الدراسة، يتبيّن أهمية موضوع النفايات المنزلية، ليس فقط من الناحية القانونية بل من الناحية الاقتصادية أيضا، إذ أنّ تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها يرتكز على مبادئ مكرسة قانونا، ومراحل متسلسلة عمليا تبدأ بالجمع ثم النقل وفي الأخير المعالجة، غير أنّ تسيير النفايات المنزلية يجب أن تصاحبه إستراتيجية وطنية متكاملة في تسيير النفايات المنزلية يراعي مصيرها من أجل ضمان التسيير المستدام النفايات المنزلية وتحقيق فعالية اقتصادية من خلال تدويرها.

فالدولة في صراع مع الزمن لاسترجاع ما فاتها من كسب جراء عدم استغلالها للنفايات المنزلية وما شابهها لعدة سنوات، إذ أنها تعتبر موردا ثمينا للحصول على المواد الأولية من جديد ودعم للاقتصاد الوطني، فالسويد وألمانيا واليابان نماذج يحتذى بها في ذلك.

إن الجزائر ملزمة بتطبيق الأساليب الحديثة أثناء الجمع، الفرز، الرسكلة، التثمين والمعالجة، حتى تساهم في التقليل من التكاليف وتحافظ على البيئة من جهة ، وكذا ضرورة تثمين النفايات واستغلالها من جهة أخرى نظرا للتوجه الجديد نحو الطاقات المتجددة وتنويع مصادر الطاقة، فالجزائر لازالت متأخرة في ذلك حتى أمام دول العالم الثالث، نظرا للرّمي العشوائي للنفايات في المفارغ العمومية دون إعادة تدويرها، وعليه نقترح لمعالجة هذا الاختلال جملة من التوصيات التالية:

– ضرورة تكثيف البحوث والندوات في مجال تشجيع الاقتصاد الدائري.

– ضرورة إسراع الدولة في تعميم الحاويات المتخصصة وتمييزها عن بعضها البعض فلا يمكن مساءلة المواطن على عدم فرز نفاياته وهو لا يجد أين يضعها في حالة فرزه لها.

– جعل مادة التربية البيئية مادة رئيسية تدرس في جميع الأطوار الدراسية لاكتساب ثقافة بيئية.

– تشجيع العمل الجمعوي وتحفيز المواطنين على تأسيس جمعيات مدنية هدفها المحافظة على البيئة الحضرية من النفايات المنزلية مع دعمها ماديا ومعنويا، وإعطاء قيمة قانونية لآرائهم.

– محاربة المفارغ العشوائية المنتشرة بطرق غير قانونية.

– محاربة كل أشكال الحرق العشوائي في المساحات المفتوحة، واستبدالها بطرق الحرق المنظمة داخل المنشآت الخاصة المزودة بنظام وتقنيات تضمن خروج الهواء بأقلّ كمية ممكنة من السموم والكيمياويات، واستعمالها في توليد الكهرباء.

7. قائمة المراجع:

1 عبد الحافظ معمر رتيب محمد، (2008)، المسؤولية الدولية عن نقل وتخزين النفايات الخطرة، دار الكتب القانونية، مصر، ص20.

2 محمد مخنفر، (2015-2016)، الآليات القانونية لتسيير النفايات المنزلية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير في القانون العام، فرع قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، الجزائر، ص08.

3 معمر رتيب محمد عبد الحافظ، المرجع السابق، ص 21.

4 مخنفر محمد، المرجع السابق، ص08.

5 محمد النمر، (2008-2009)، التسيير المستدام للنفايات المنزلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 06.

6 جميلة اوشن، (2011-2012)، تطبيقات إستراتيجية تسيير النفايات المنزلية دراسة حالة مديرية البيئة لولاية البويرة، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص53.

7 فاطيمة بوفنارة، (2009)، تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر، حالة مدينة الخروب، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة الإقليمية، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص09.

8 مخنفر محمد، المرجع السابق، ص 10.

9 المادة 03 من القانون 01-19 المؤرخ في 2011/12/12 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، (ج.ر) رقم 77.

10 أنظر الملحق الثاني المحدد لقائمة النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة للمرسوم التنفيذي 06-104 المؤرخ في 28 فيفري 2006 الذي يحدد قائمة النفايات بما في ذلك النفايات الخاصة الخطرة، (ج.ر) عدد 13 المؤرخة في 08 مارس 2006.

11 انظر إلى المادة 02 من قانون 19/01، المرجع السابق.

12 مصطفاوي عايدة، (2017)، تسيير النفايات المنزلية في الجزائر بين النص القانوني والواقع العملي، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، (العدد 8) – ج 2، ص 170.

13 المرجع نفسه، ص 170.

14 المرجع نفسه، ص 170.
15 المرجع نفسه، ص 170.
16 أنظر المادة 03 من قانون 19/01، المرجع السابق.
17 أنظر المادة 03 من قانون 19/01، المرجع نفسه.
18 أنظر إلى المادة 06 من قانون 19/01، المرجع السابق.
19 أنظر إلى المادة 07 من قانون 19/01، المرجع السابق.
20 أنظر إلى المادة 08 من قانون 19/01، المرجع السابق.
21 أنظر إلى المادة 09 من قانون 19/01، المرجع السابق.
22 أنظر إلى المادة 10 من قانون 19/01، المرجع السابق.
23 أنظر المادة 03 فقرة 13 من القانون 19/01، المرجع السابق.
24 المرسوم التنفيذي رقم 84-378 المؤرخ في 25 ديسمبر 1984 يحدد شروط التنظيف وجمع النفايات الصلبة الحضرية ومعالجتها، (ج.ر)، عدد 66، 1984.
25 مصطفاوي عايدة، المرجع السابق، ص174.
26 سعيدي نبيهة، (2011-2012)، تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفعالية المطلوبة دراسة حالة الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، ص ص84-85.
27 بوفنارة فاطيمة، المرجع السابق، ص29.
28 مخنفر محمد، المرجع السابق، ص11.
29 مصطفاوي عايدة، المرجع السابق ص174.
30 مخنفر محمد، المرجع السابق، ص112.
31 المرجع نفسه، ص112.
32 سعيدي نبيهة، المرجع السابق، ص93.
33 وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، (2005)، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، ص349.
34 المرجع نفسه، ص350.

35 المرجع نفسه، ص350.

36 المرجع نفسه، ص351.

37 وناس يحي (وآخرون)، (2014)، المعالجة القانونية للمواقع الملوثة في التشريع الجزائري، دار الكتاب العربي، الجزائر، ص09.

38 المرجع نفسه، ص10.